وزارة العمل الأمريكية

الاستنتاجات بشأن أسوأ أشكال عمالة الأطفال لعام 2018

تونس

حققت تونس في عام 2018 تقدماً كبيراً في الجهود الرامية إلى القضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال. ووضعت الحكومة قائمة موسَّعة بالأعمال الخطرة تتضمن فئات إضافية تعتبر خطرة على الأطفال بما في ذلك العمل في الشوارع. وقد أقر بالفعل وزير الشؤون الإجتماعية هذه القائمة المنقحة والتي ستصبح سارية فور نشرها في الجريدة الرسمية. كما قامت الحكومة، كجزء من خطة العمل الوطنية لمكافحة عمالة الأطفال، بنشر النتائج الكاملة للمسح الوطني حول عمل الأطفال لعام 2017. وفيما يتعلق بالإنفاذ، أجرت الحكومة، بالتوازي مع المنظمات الدولية، دورات تدريبية لمسؤولي إنفاذ القانون المدني والجنائي بشأن القوانين التشريعية للاتجار بالبشر. وأصدرت أيضا استراتيجية وطنية جديدة بشأن الاتجار بالأشخاص. وأخيراً، افتتحت الحكومة مركز آمالي خارج تونس كأول مرفق للأطفال من ضحايا الإتجار بالأشخاص. ومع ذلك، ينخرط الأطفال في تونس في أسوأ أشكال عمالة الأطفال، بما في ذلك التفتيش في القمامة والعمل القسري في الخدمة المنزلية كنتيجة في بعض الأحيان للإتجار بالبشر. كما يقوم الأطفال بمزاولة أعمال خطرة في الشوارع. بالإضافة إلى ذلك، لا تنطبق الحمايات التي يكفلها القانون فيما يتعلق بالحد الأدنى لسن العمل على الأطفال الذين يعملون في القطاع غير الرسمي في المناطق السكنية، مثل المنازل الخاصة، دون إذن من مالك العقار أو أمر من المحكمة.

وبناءً على التقارير الواردة، فقد تم تحديد الإجراءات المقترحة التي من شأنها تعزيز القضاء على عمالة الأطفال في تونس.

المجال	الإجراء المقترح	السنة (السنوات) المقترحة
إطار العمل القانوني	ضمان الحظر الشامل لكافة أشكال الأعمال والأنشطة الخطرة على الأطفال.	2016 – 2018
الإنفاذ	توفير الموارد الكافية لدائرة التفتيش على العمالة للقيام بعمليات تفتيش إضافية، خصوصاً في المناطق النائية.	2015 – 2018
	ضمان توافر آليات لتطبيق الحمايات المتعلقة بالحد الأدنى لسن العمل للأطفال في المناطق السكنية، مثل المنازل الخاصة، دون إذن من مالك العقار أو أمر من المحكمة.	2014 – 2018
	جمع ونشر المعلومات المتعلقة بعدد العقوبات المفروضة على عمالة الأطفال وتطبيق قانون عمالة الأطفال والمعلومات الخاصة بالمخالفات التي تم العثور عليها والإدانات والعقوبات المفروضة المتعلقة بتطبيق القوانين الجنائية في مجال عمالة الأطفال.	2013 – 2018
	زيادة العقوبات على الذين يقومون بتشغيل الأطفال في انتهاك للحمايات المنصوص عليها في قانون عمالة الأطفال.	2016 – 2018
البرامج الاجتماعية	معالجة معوقات التعليم، خصوصاً بالنسبة للفتيات في المناطق الريفية، مثل وسائل المواصلات التي لا يمكن الاعتماد عليها، والعدد غير الكافي للمدرسين، والفقر العائلي، والعنف الجسدي، والعادات والتقاليد الدينية.	2015 – 2018
	توفير الموارد الكافية لتوسيع البرامج القائمة لمعالجة نطاق مشكلة عمالة الأطفال.	2015 – 2018
	نشر البيانات الجزئية للاستبيان الوطني لعمالة الأطفال لعام 2017 وإتاحتها للجمهور بحيث يتم استخدامها لرسم السياسات العامة وإعداد البرامج.	2017 – 2018